

## "مجموعة أبو غزالة" تنتقد إزالة "الأمانة" يافطات عن مبانيها وتتمسك برفض الاستملاك



30/5/2007



### رهام زيدان

**عمان -** أزال أمانة عمان الكبرى مساء أول من أمس "يافطات" كانت علقتها مجموعة طلال أبو غزالة على مبانيها في منطقة العبدلي للتعبير عن رفضها قرار استملاك "الأمانة" هذه المباني لصالح شركة تطوير العبدلي، التي تقيم مشروعا عقاريا استثماريا ضخما على مقربة منها، بحسب محامي المجموعة عمر العطوط.

وقال العطوط في مؤتمر صحفي عقده المجموعة أمس في مقرها الإقليمي في منطقة العبدلي إن "آليات الأمانة أقدمت في حوالي الساعة التاسعة والنصف إلى العاشرة من ليلة أول من أمس على إزالة جميع اليافطات المعلقة على مباني المجموعة رغم عدم صدور قرار عن مجلس الوزراء يقضي باستملاك المباني حتى تاريخه".

ولم تعلق "الأمانة" على ادعاءات محامي مجموعة أبو غزالة.

ومن جهة أخرى، كشف العطوط عن كتاب تلقته المجموعة يفيد ببقاء أهالي وسكان وملاك في المنطقة المحيطة بمشروع العبدلي "اللويدة الوسطاني حوض رقم 14 لوحة رقم 17" مع رئيس مجلس إدارة شركة تطوير العبدلي الشيخ بهاء الحريري، لم تتم دعوة المجموعة إليه، كما قرر الأهالي تعليق الاعتصام الذي كان مقررا في السابع عشر من الشهر الحالي وتشكيل لجنة لتمثيل الأهالي والسكان.

ولفت العطوط إلى أن الإنشاءات ما تزال جارية في الأرض الملاصقة لمباني المجموعة رغم صدور قرار بجعلها قيد الدراسة على غرار ما حصل مع المجموعة.

وسرد العطوط وقائع الخلاف بين المجموعة وأمانة عمان الكبرى وشركة العبدلي، مشيرا إلى أن المجموعة تملك عدة قطع أراض في الحوض رقم 14 في منطقة العبدلي، والتي تضم مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، وتشمل مكاتب دراسات وأبحاث وتدقيق حسابات قال إنها ترفد الاقتصاد الوطني بعشرات ملايين الدولارات سنويا ويعمل بها أكثر من 500 موظف.

وبمحاذاة مقر مكاتب المجموعة، بدأت شركة تطوير العبدلي للتطوير والاستثمار، وهي شركة مساهمة خاصة، بإنشاء مشروع العبدلي، بكلفة تصل إلى بليون دولار، يشتمل على بناء أبراج وأسواق تجارية ومجمعات سكنية في تلك المنطقة، بمساحة إجمالية تزيد على مليون متر مربع.

وجددت مصادر في شركة تطوير العبدلي تأكيدها على "عدم وجود أي مشكلات مباشرة بين الشركة ومجموعة طلال أبو غزالة فيما يتعلق بمباني الأخيرة الواقعة في منطقة العبدلي".

إلى ذلك، قال العطوط إن مجموعة طلال أبو غزالة تملك رخص بناء أصلية لإقامة مباني جديدة على قطع الأراضي العائدة لها لتستوعب عددا أكبر من الموظفين لمواجهة تزايد أعمالها وتنسيقها مع فروعها الخارجية.

وقال "فوجئت المجموعة وبعد مضي خمسة أشهر من حصولها على رخص الإنشاءات بإنذار موجه لها من أمانة عمان الكبرى في الثاني عشر من حزيران (يونيو) من العام 2005 يتضمن قرارا للجنة اللوائية بمنع العمل والبناء والبيع والترخيص على قطع الأراضي الواقعة ضمن الحوض 14 من منطقة العبدلي ومن ضمنها أراضي المجموعة وذلك بحجة أن المنطقة قيد الدراسة مما اضطرها لشراء واستئجار مبان موزعة في عمان لاستيعاب تزايد حجم الأعمال".

واتهم الأمانة بممارسة "ضغوطات على المجموعة لغايات إقناعها بالموافقة على بيع أراضيها وعقاراتها في منطقة العبدلي لصالح شركة العبدلي للتطوير والاستثمار".

وادعى أن الأمانة قامت بدور الوسيط لإقناع الشركة ببيع عقاراتها في المنطقة، مع التلويح بسلطتها وفدورها على الاستملاك في حال إصرار الشركة على حقوقها التي قال إنها "مكفولة في الدستور".

وأكد أنه رغم تحفظ المجموعة على دستورية وقانونية قيام الأمانة بدور "الوسيط"، عرضت المجموعة عدة تصورات لحل الخلاف، أولها عرض إمكانية تعديل مياينها الأربعة على نفقتها الخاصة لتصبح متناسبة ومتناسقة مع تصاميم المشروع سواء من حيث الشكل والارتفاع أو أية متطلبات أخرى وذلك في كتاب أرسلته في الخامس من شهر تموز (يوليو) في العام 2006.

وقال إن المجموعة قدمت أيضا اقتراحا يتضمن أن يتم تخصيص أراض لها ضمن مشروع العبدلي لبناء مكاتب بعدد أمتار مساو للأمتار التي تملكها والبالغة 10 آلاف متر مربع على نفقة شركة العبدلي للتطوير والاستثمار عوضا عن مبانى المجموعة وذلك في كتابها بتاريخ السادس من تموز (يوليو) 2006.

ولكن العطوط أكد أن مجموعة أبو غزالة لم تتلق حتى الآن ردا على أي من هذه التصورات وبالتالي بقي قرار وضع المنطقة قيد الدراسة ساريا.

وقال العطوط "رغم منع التصرف في القطع الواقعة على الحوض 14 من منطقة العبدلي إلا أن الأمانة قامت برفع هذا الحظر عن الأراضي التي وافق أصحابها على بيعها إلى تلك الشركة ومنها قطع الأراضي رقم 332 و 333 والتي جرى نقل ملكيتهما إلى شركة العبدلي بتاريخ السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) العام الماضي، والقطعة رقم 334 والتي جرى نقل ملكيتها بتاريخ اليوم الذي يليه، والقطعة رقم 602 التي جرى نقل ملكيتها في الثامن والعشرين من حزيران (يونيو) من العام 2005، كما تم بيع كلية القدس أثناء منع التصرف".

وانتقد العطوط قيام الأمانة بتجيير سلطاتها لصالح شركة العبدلي.

وقال العطوط إنه "في حال صدور موافقة مجلس الوزراء على موضوع الاستملاك فإن الشركة ستطعن بالقرار لدى محكمة العدل العليا لإثبات أن السبب الحقيقي للاستملاك ليس المصلحة العامة".

ومن الأضرار المباشرة جراء توقف العمل في إنشاء المباني الجديدة للمجموعة حرم ما يزيد على 200 متقدم للعمل في المجموعة من العمل بها، بحسب العطوط.